التدخل الخارجي وتحديات استقرار الدولة في افريقيا

–منطقة الساحل نموذجا–

External interference and the challenges of state stability in Africa- Sahel zone-

د/ ويكن فازية

أستاذة محاضرة–أ

جامعة وهران –2– محمد بن أحمد

البريد الالكتروني (Email) : faziaouik@yahoo.fr

ملخص:

عندما يتعلق الأمر بتفسير الدولة الهشة في إفريقيا، فقد ذُكرت عدة أسباب، إذ تعاني الدول الإفريقية من العديد من المشكلات الهيكلية مثل التخلف والمديونية والصراعات العرقية والفشل في تطبيق الديمقراطية، في حين أن قدرات الدولة على إدارة هذه المشاكل محدود جدا.

وما زاد من تعقيد الوضع في افريقيا التدخل الخارجي، فقد كانت القارة الأفريقية وما تزال إحدى ساحات التنافس بين القوى الكبرى فى العالم، وفى مقدمة تلك القوى تأتى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين واليابان، انعكس التنافس الدولي فى أفريقيا على استقرار الأوضاع السياسية والأمنية فى القارة.

تركز الدراسة على تأثير التدخلات الخارجية على الاستقرار في الدول الإفريقية، وتؤثر المنافسة الدولية في إفريقيا على استقرار الوضع السياسي والأمني في القارة، ونتيجة لذلك فان التجاذب بين الأسباب الداخلية والخارجية انعكس في فشل الدولة.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي، التدخل الخارجي، افريقيا، منطقة الساحل، بناء الدولة.

abstract

When it comes to the explanation of fragile statehood in Africa Especially the Sahel zone, several reasons are mentioned , Countries in Africa suffer from many structural problems such as underdevelopment, indebtedness, ethnic conflicts, failure to implement democracy, while the capacities state of to resolve these problems is very limited.

The situation in Africa was further complicated by external interference, The African continent was and remains one of the battlegrounds between the major powers in the world. At the forefront of these forces comes the United States, Britain, France, China and Japan, the international competition affected the stability of the political and security situation of the continent.

this research focuses on the effect of external interventions on stability in Africa states, and The international competition in Africa affects on the stability of the political and security situation on the continent? As a result, the tensions between the internal and external causes led to the state's failure.

Keywords: Political stability, external interventions, Africa, the Sahel zone, State building.

مقدمة:

إن مفهوم الدولة في افريقيا في عقل وثقافة مواطنيها هو مفهوم غامض، إذ يعتبر مجرد مفهوم غربي، فالدولة في افريقيا هي نسخة غير مكتملة عن نظيرتها في العالم الغربي لان شكلها لم يراعي خصوصيات المجتمعات المحلية، وما عزز ذلك هشاشة الدولة التي نشأت بعد الاستقلال في افريقيا وسهولة اختراقها وبالتالي تعرضها لخطر التفكيك بسبب تراكم العديد من الأسباب.

وما زاد من تعقيد الوضع في افريقيا التدخل الخارجي، فقد كانت القارة الأفريقية وما تزال إحدى ساحات التنافس بين القوى الكبرى فى العالم، وفى مقدمة تلك القوى تأتى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين واليابان، انعكس التنافس الدولي فى أفريقيا استقرار الأوضاع السياسية والأمنية فى القارة.

تمثل منطقة الساحل الافريقي نموذجا مثاليا لفشل الدولة في تحقيق استقرارها، ونجاح القوى الخارجية في اختراق المنطقة نظرا لما تمتلكه من ثروات طبيعية، ما يشكل تهديدا لأمن المنطقة ودول الجوار خاصة الجزائر، **فما هي السبل لمواجهة هذا الاختراق الخارجي وتحقيق الاستقرار يحترم فيه خصوصيات المنطقة؟**

للإجابة على الاشكالية تطرح الدراسة عدة فرضيات أبرزها:

– حالة عد الاستقرار التي تعرفها الدولة في افريقيا هي نتيجة تراكمات تاريخية واسباب سوسيو–اقتصادية وجيوسياسية اثرت على بناء الدولة والخروج من حالة التخلف التي تعرفها.

–تعاني منطقة الساحل الافريقي من العديد من التهديدات الامنية ادت الى تعظيم قيمتها الجيوستراتيجية، وجعلها عرضة لتدخل القوى الكبرى والتنافس فيما بينها ما انعكس على استقرار المنطقة

وستركز الدراسة على العناصر التالية:

1–مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في افريقيا

1-1–مفهوم عدم الاستقرار السياسي

1-2 –مؤشرات الاستقرار السياسي:

1-3–عوامل عدم الاستقرار في افريقيا (الساحل نموذجا)

2– التواجد الخارجي في منطقة الساحل

2-1– دور الاستعمار في حالة عدم الاستقرار في افريقيا

2-2– مظاهر التواجد الاجنبي في الساحل

2-3– انعكاس التنافس الدولى على الاستقرار السياسى فى القارة

3– سبل مواجهة التدخل الخارجي في الساحل

3-1– بناء هوية جامعة للقضاء على الصراعات العرقية

3-2– مقاربة تنمية–أمن

3-3– تفعيل دور الاتحاد الافريقي

خاتمة

1. مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في افريقيا

1.1 مفهوم عدم الاستقرار السياسي:

عرف حمدي عبد الرحمن حسن عدم الاستقرار السياسي، بأنه: "عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وعدم القدرة على إدارة الصراعات القائمة، داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى"

عدم الاستقرار السياسي هو عدم مقدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف.

عرف جونسون ويستيفنسون حالة عدم الاستقرار السياسي بأنها (حالة تصيب النظام بانهيار الإطار المؤسسي وحلول العنف مكان الخضوع للسلطة بهدف تغيير أشخاص أو سياسيات أو الوصول إلى السلطة من خلال أعمال تتخطى الطرق الشرعية للتغيير السياسي) (صالح، ن. 2019: 3–4) .

2.2–مؤشرات الاستقرار السياسي:

– وجود تركيبة قومية منسجمة حتى مع وجود تعدد عرقي واثني لكن تغيب فيها النزعات الانفصالية والنزاعات العرقية والاثنية

– شرعية النظام السياسي: ويقصد به خضوع الشعب طواعية للسلطة الحاكمة

– قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع والدولة ضد أي أخطار خارجية محتملة.

– استقرار الحكومة: عدم تغيير الوزارات بشكل مستمر.

-استقرار البرلمان: استمرار البرلمان في نشاطه عهدته القانونية بشكل كامل دون التعرض للحل والمضايقات.

- تكريس المشاركة السياسية للمواطنين وتشجيع قنوات الاتصال بين الحكام والمحكومين.

- تراجع مظاهر العنف والثورات الداخلية والانقلابات والحركات الانفصالية في الدولة.

- نجاعة السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدولة ومردوديتها المرتفعة، وقدرتها على توفير متطلبات المواطنين.

-الادارة الفعالة للسياسة الخارجية للدولة وحسن علاقاتها مع فواعل المجتمع الدولي.

- تراجع معدل الهجرات سواء الداخلية أو الخارجية (مكاوي، ب.

كما أعدت مجلة فورن بوليسي Foreign Policy الأمريكية تقريرا في أوت 2005 أحصت فيه 60 دولة من العالم – تم ترتيبهم تراتبيا–تحمل علامات عدم الاستقرار وتعد الأقرب لأن تكون دولا فاشلة، وهذا اعتمادا على قياس 12 مؤشرا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، تتمثل في:

✓ **مؤشرات اجتماعية:**

1- وجود مشكلات ديموغرافية كنسبة السكان ، توزيعهم، الاختلافات العرقية واللغوية والدينية...الخ.

2- انتشار الأمراض والأوبئة الناتجة عن نقص الغذاء والمياه

3 – غياب العدالة الاجتماعية مع سيطرة اقلية على الاغلبية، وهجرة كوادر الدولة الى الخارج.

✓ **مؤشرات اقتصادية:**

4- تراجع مستوى التنمية الاقتصادية مع وجود تنوع اثني وعرقي في الدولة.

5- غياب العدالة وعدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل، وتفاوت مستويات الفقر.

6- ارتفاع النزاعات العرقية والاثنية

7- ضعف الاقتصاد في جميع مؤشراته المتمثلة في:الدخل القومي، سعر الصرف، الميزان التجاري، معدلات الاستثمار، تقييم العملة الوطنية، معدلات النمو والتوزيع والشفافية والفساد...) .

✓ **مؤشرات سياسية:**

8- غياب شرعية الدولة ومن اهم مؤشراته: فساد النخبة الحاكمة، غياب الشفافية والمحاسبة السياسية، وتراجع ثقة المواطنين في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

9-غياب العدالة والتفاوت في توزيع الحقوق وفرض الواجبات على المواطنين، وعدم التساوي في الخضوع للقانون بين مختلف الفئات والجماعات المشكلة للمجتمع في حالات الاعتقال، حرية الصحافة، والخضوع للحكم العسكري (**عياد، س.2017: د.ص**).

10-عدم قدرة الدولة على توفير الامن وتدخل النخبة العسكرية في الشؤون السياسية، مع تزايد المهددات الامنية وعدد الاحتجاجات المناهضة للحكومة والعنف ذو الدوافع السياسية والاغتيالات السياسية وعدد القتلى من الحروب الأهلية (**Kobbia.h, 2018. j, Eggoh**)

11- الانقسام داخل النخبة الحاكمة

12- تعرض الدولة للتدخل الخارجي (سواء العسكري، العقوبات..الخ) (**عياد، س.2017: د.ص**) .

2-3-عوامل عدم الاستقرار في افريقيا(الساحل نموذجا)

تملك أفريقيا سجلا حافلا في عدم الاستقرار، إذ شهدت فترة ما بعد الإستقلال وقوع 60 انقلابا، كما أن هناك أكثر من 20 مليون لاجئ إفريقي، الأمر الذي يجعل القارة تحظى بما يقرب من نصف عدد اللاجئين في العالم (**خالد حنفي، ع. 2008، ص.10**).

تشير التقديرات إلى أنه بنهاية العام 2009، بلغ عدد النازحين داخلياً بسبب النزاعات وحالات العنف القائمة والجديدة في العالم حوالي 27.1 مليون شخص، وسجّلت القارة الأفريقية أكبر نسبة إذ بلغ عدد النازحين فيها حوالي 11.6 مليون توزّعوا على 21 بلداً (**د.م.2010: 6–7**).

تعاني منطقة الساحل حالة عدم استقرار مزمنة تصادفت مع جملة من العوامل التي كرست هذا الوضع ابرزها:

2– 3–1–فشل بناء الدولة:

عرفت الدولة في منطقة الساحل جملة من الاخفاقات التي تسببت فيها الانظمة السياسية القائمة في المنطقة منذ الاستقلال أبرزها:

– عدم شرعية النظام من خلال عدم تقيده بممارسة السلطة في أطر قانونية وثوابت دستورية.

– عدم قدرة النظام على استيعاب المكونات المجتمعية ودمجها في النظام السياسي والاقتصادي بما يحقق استقرار اجتماعيا واقتصاديا بكونهما ركيزتا الاستقرار السياسي.

– غياب رضا المواطن على انجازات النظام السياسي التي تتوافق مع تطلعات المواطن.

– عدم اطمئنان الفرد في المجتمع على صيانة حقوقه، وخوفه من ممارسه حرياته المشروعة في الرأي.

–تراجع مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفشل السياسات الحكومية.

2–3–2– الجوار السيء:

من منظور جيوبوليتيكي الدول المتجاورة جغرافيا تكون عرضة للتأثير والتأثَر ببعضها البعض وانتقال التهديدات الأمنية منها واليها خاصة إذا كانت تعاني عدم استقرار ومشاكل سياسية، اقتصادية، أمنية وثقافية.

يرى براون Brown" " أ ن ظاهرة الجوار السيء هي أحد اسباب انتقال التوترات والتهديدات من المستوى القومي الى المستوى الاقليمي فيما يعرف بالنزاعات اللولبية".

كما أن جوزيف ناي " Joseph Ney" ان هذه الظاهرة تصف الحساسية التي تتولد بين الدول المتجاورة في منطقة جغرافية واحدة، ما يؤدي الى حدوث حالة من عدم الاستقرار وتوتر على المستوى الاقليمي، وهو ما يسهل انتقال المظاهر السلبية كالتهديدات الارهابية، الجريمة المنظمة، النزاعات الاثنية من الدولة التي تعانيها الى محيطها الاقليمي عن طريق الهجرة واللجوء والتضامن بين الجماعات العرقية (**بن بريهوم، م.2019: 187**) .

ومنطقة الساحل الافريقي تعاني ظاهرة الجوار السيء، قالاوضاع الامنية المتراجعة والنزاعات العرقية والحركات الانفصالية في دول المنطقة لها تاثير كبير على استقرار كل دولة على حدى، فهناك حالة من العدوى اللاأمنية وتصدير الفشل الدولتي.

2– 3–3– تشارك التهديدات الامنية: أبرزها

– الارهاب من خلال انتشار التنظيمات الارهابية التابعة للقاعدة وتنظيم داعش

– انفجار الديمغرافي المصحوب بأزمة اقتصادية في مجتمعات منطقة الساحل، وخطورة هذا الانفجار تكمن في استمرار الهجرة السرية نحو شمال افريقيا ومنه الى اوروبا.

– تنامي تجارة المخدرات خاصة بعد إن تحولت المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين، الكوكايين، الكراك من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل

الإفريقي وعبر المغرب العربي. فأصبحت المنطقة معبرا لأكثر من 40 % من المخدرات الصلبة في العالم.

– الساحل ثاني أكبر سوق عالمي للإتجار بالأسلحة، ومما ساهم في ذلك تنامي النزاعات المسلحة وسهولة ترويج الأسلحة المهربة في بعض دول المنطقة (الصومال، مالي، موريتانيا..) خلال السنوات الماضية.

جاءت مسودة الوثيقة المؤسسة للسياسة الأفريقية للدفاع التي عرضت على هيئة الاتحاد الأفريقي، في قمة موبوتو من (10–2003/6/12) لتركز بصفة رئيسية على أربعة أنواع من التهديدات الداخلية والخارجية في القارة وهي: الصراعات والتوترات بين الدول، والصراعات الداخلية، وحالات عدم الاستقرار، والعوامل الأخرى المسببة لانعدام الأمن، مثل: تدفقات اللاجئين والنازحين، واستخدام الألغام الأرضية والمتفجرات، وانتشار وتهريب الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وظاهرة المرتزقة، والإرهاب الدولي، وأسلحة الدمار الشامل، والجريمة العابرة للحدود، ودفن النفايات الكيماوية والنووية في القارة

2–3–4– تنوع الصراعات الأفريقية وتعددها:

تعرف القارة الأفريقية بصراعات مسلحة لا تزال تحصد (وفقا لتقديرات الأمم المتحدة) أعدادا هائلة من الأفارقة، رجالا ونساء وأطفالا، وتعوق تنمية القارة برمتها ، وقد أظهرت معظم تلك الصراعات حقيقة أن الاتحاد الافريقي لا يملك بعد الآليات اللازمة لمنع نشوب النزاعات أو فرض احترام مبادئ القانون الإنساني الدولي، وهو ما يتطلب من الاتحاد الأفريقي العمل على وضع إستراتيجية قارية متكاملة للانذار المبكر والتدخل السريع لاحتواء وتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

جدول رقم1: النزاعات المسلحة في افريقيا حسب النوع والحدة (2007–2016)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النوع*										
ح	7	8	9	8	12	9	10	10	10	11
م	5	5	4	2	4	4	3	3	11	8
الحدة										
ثانوي	11	12	11	8	13	11	11	10	17	15
حرب	1	1	2	2	3	2	2	3	4	4

المصدر: (سولنبرغ،م وملاندر،إ. 2017 :59)

* ح: حكومي / م: مناطقي.

شهدت افريقيا في الفترة الممتدة من 2007 الى 2016 عددا كبيرا من النزاعات سواء حول السلطة الحكومية أو نزاعات مناطقية، ويلاحظ أن الشكل الأول هو المهيمن وان تراجع سنة 2015، وهذا يبرز عدم الرشى على سياسة الحكومة وشكل النظام السياسي ووجود اطراف أخرى تسعى للاستلاء على الحكم باستخدام العنف.

2– **3–5–تحدي الأمراض والمشاكل الصحية والاجتماعية:** ما زالت القارة الأفريقية عرضة للعديد من الأمراض الصحية، كالإيدز والملاريا والسل الرئوي، فضلا عن الأمراض الاجتماعية، كالفقر والبطالة والجوع والأمية.

2– **3–6– تعثر التحول الديمقراطي:** إن من أسباب دوام السلم هو استتباب الثقافة الديمقراطية والحكم الرشيد. ويظل تحقيق التحول الديمقراطي السلمي والاحترام الشامل لسيادة القانون واقامة مجتمع مدني يتسم بالحيوية واليقظة من أهم التحديات التي تواجه معظم الدول الافريقية **(/http://www.spsrasd.info/ar/content)**

2– التواجد الخارجي في منطقة الساحل

كانت القارة الأفريقية وما تزال إحدى ساحات التنافس بين القوى الكبرى فى العالم. وفى مقدمة تلك القوى تأتى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين واليابان، أثر التنافس الدولي فى أفريقيا فى خلق صراعات جديدة بين القوى الدولية وبعضها كان له انعكاس على استقرار الأوضاع السياسية والأمنية فى القارة.

يأتي النفط والمعادن الإستراتيجية فى مقدمة تلك المصالح، يليه السوق الأفريقية الكبيرة، والرغبة فى الاستفادة من دور القارة فى الحرب ضد الإرهاب، ويعتبر النفط الافريقى هو العنصر الأول للتنافس الدولي على أفريقيا، لا سيما وأن القارة الأفريقية تنتج 11 % من إنتاج النفط العالمي وتملك 8 % من الاحتياطي العالمي، وهو ما يزيد عن الاحتياطي النفطي فى منطقة بحر قزوين.

مما لاشك فيه أن الأوضاع الداخلية السائدة في أفريقيا والفوضى السياسية وعدم الاستقرار الأمني ينعكس سلباً على الأمن العالمي حسب اعتقاد الدوائر الغربية مما يجعلها تبرر تحرك أوروبا وأميركا لإحتواء هذه المشاكل في جو من الصراع والتنافس أكثر مما هو جو من الوفاق والتنسيق والتعاون فيما بينهما، ذلك لأن أفريقيا لا يشملها حلف عسكري إقليمي، ومن ثم لا يمكنها مواجهة هذا الكم الهائل من المشاكل الاقتصادية والأمنية والصراعات الاثنية . العرقية لوحدها (**بشارة، ج. 2002: د.ص**).

وتحضى منطقة الساحل الافريقي بمكانة جيوستراتيجية هامة في قارة افريقيا فهي حلقة الربط بين شمالها وجنوبه، تمتد المنطقة من أقصى الساحل الشرقي المطل على البحر الأحمر إلى اقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي، وهذا التموقع كرس تواجد الدول الكبرى في المنطقة لتنفيذ اهداف معلنة وأخرى غير معلنة تمليها مصالحها.

2– 1–دور الاستعمار في حالة عدم الاستقرار في افريقيا

أدى التنافس بين القوى الاستعمارية الاوروبية في افريقيا الى تخطيط الحدود بين الدول المستقلة دون مراعاة للخصوصيات البشرية والثقافية والطبيعية، ما نتج عنه العديد من المشكلات أهمها النزاعات العرقية التي ساهمت في فشل بناء الدولة في افريقيا.

يرى ارستيد زولبرغ " "Aristide Zolberg أن : "السياسات والممارسات الاستعمارية في خلق المخاوف المتبادلة بين تلك الجماعات داخل تلك الكيانات الجديدة، من خلال خلق تفاوت بين هذه الجماعات من حيث أوضاعها السياسية والاقتصادية والثقافية" (**جوابي، م. 2018: 238**) .

فعلى سبيل المثال قبيلتي التوتسي والهوتو في رواندا وبورندي رغم أنه تجمعهم نفس اللغة والطقوس الدينية وتعايشهم مع بعضهم البعض في سلام عقود من الزمن، إلا أن دخول أطراف خارجية كالاستعمار البلجيكي والألماني الذي انتهج سياسة التفريق بين هذه الجماعات من خلال تصنيف السكان وفق المعيار القبلي، كما قدم لقبيلة التوتسي العديد من الامتيازات السياسية، العسكرية، الاقتصادية رغم أنها تمثل الاقلية في مواجهة أغلبية الهوتو .

2–2– مظاهر التواجد الاجنبي في الساحل

2–2–1–التواجد العسكري

تعاني منطقة السحل من تهديدات ارهابية جدية بسبب نشاط العديد من التنظيمات الارهابية وتهديدها لاستقرار المنطقة، فدول الساحل ونظرا لعدم امتلاكها لقوات عسكرية متمرسة في مواجهة التنظيمات الارهابية فهي مضطرة للسماح لاطراف خارجية

خاصة فرنسا والولايات المتحدة الامريكية بمشاركتها هذا الدور من خلال استراتيجية تضخيم التهديد الارهابي في المنطقة

فالتدخل ال العسكري يسمح لهذه الدول بالتمركز في منطقة حيوية وجيوستراتيجية تربط البحر الأحمر بالمحيط الأطلسي، ما يسمح لها بالتموقع في الخريطة الطاقوية التي تضم شمال افريقيا وغرب افريقيا (**بومدين. ع، 2016: 30–31**) .

بالنسبة لفرنسا تملك روابط تاريخية قوية مع دول الساحل ومصالح جيوستراتيجية تحاول الحفاظ عليها وتقويتها في ظل التنافس الكبير الذي تواجهه من قبل دول كبرى كالولايات المتحدة الامريكية والصين (**Baghzouz. A, 2015: 201**).

ولتكريس هذه الرابطة تتبنى فرنسا استراتيجية تدخلية في المنطقة بذريعة مكافحة الارهاب، وفي هذا الاطار صرح وزيرة الدفاع الفرنسي فلورانس بارلي" أن:" الحرب في مالي ستكون طويلة وأنه جاري دراسة كافة الخيارات من أجل توفير أكبر فعالية لعمليات محاربة الإرهاب في منطقة الساحل"

وتنشر فرنسا قواتها في منطقة الساحل منذ 2013 في اطار عملية "سرفال" التي تحولت الى قوة "برخان" الفرنسية والتي تضم 4500 جندي لمحاربة الارهاب (**M. Chambon et al, 2018**) ، ورغم تواجد هذه القوات إلا أن ذلك لم يحد من أعمال العنف في شمال مالي بل تعدتها الى وسط البلاد ووصلت الى الجارتين بوركينافاسو والنيجر (**https://www.dostor.org/2929920**) .

خريطة رقم 1: التواجد العسكري الفرنسي في الساحل

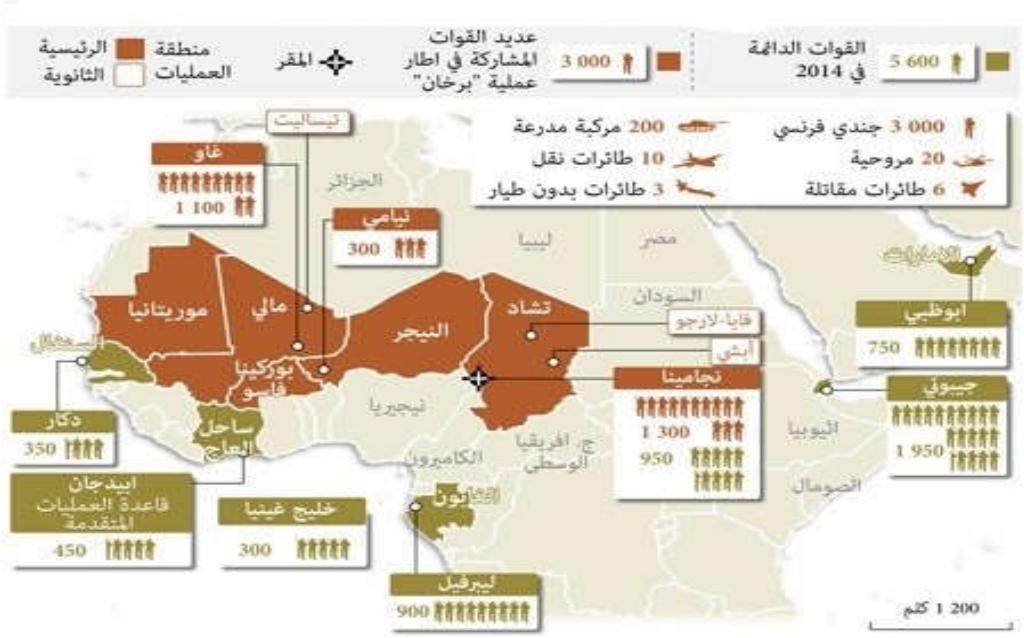

Source: http://www.elhourriya.net/5385.html (vue le 01-03-2020,à 12:24)

اما الولايات المتحدة الامريكية فيظهر اهتمامها بمنطقة الساحل في إطار الحملة العالمية لمحاربة الارهاب، ويبرز هذا الاهتمام في وثيقة الامن القومي الامريكي لسنتي 2002 و2006، وكذلك مبادرة بان الساحل 2002 ومبادرة مكافحة الارهاب عبر الساحل 2005، وقيادة الافريكوم (**بومدين. ع، 2016: 31**).

وقد طرحت الولايات المتحدة عدد من المبادرات لتفعيل الدور الأفريقي فى تحقيق الأمن والسلم ومكافحة الإرهاب فى القارة. ومن ذلك مبادرة القرن الافريقى الكبير عام 1994، ومبادرة إنشاء قوات أفريقية لحفظ السلم عام 1996، ومبادرة الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء عام 2002، لمواجهة التنظيمات المتشددة فى شمال أفريقيا، لا سيما

الجماعة السلفية للدعوة والقتال فى الجزائر. كما أقرت واشنطن فى العام 2007 إنشاء قيادة أفريقية جديدة للجيش الأمريكى " أفريكوم" (**شبانة. أ، 2007: 2–4**).

وقد قوبلت المبادرة الأمريكية بانتقادات شديدة، نظرا لتشابك المصالح الأمريكية وتضاربها مع توجهات عدد من القادة الأفارقة، وهو ما جعل المبادرة الأمريكية محل تشكيك وانتقاد كبيرين، لدرجة أن دولا مثل جنوب أفريقيا وكينيا كانتا أشد المعارضين للمبادرة في أول طرحه، ومن بين الانتقادات الموجهة للمبادرة مايلي:

- خروج المبادرة عن المنظمات المعنية بالقارة، مثل منظمة الوحدة الإفريقية الإتحاد الإفريقي حاليًا أو الأمم المتحدة.
- مخاوف من كون هذه القوات مجرد آلية مزدوجة لعرقلة آلية فض المنازعات الموجودة داخل منظمة الوحدة الإفريقية.
- يخشى من كون التمويل الأمريكي مجرد ذريعة لها لبسط النفوذ العسكري بشكل مباشر على إفريقيا.
- مخاوف بشأن غموض هوية هذه القوات.
- مخاوف من عودة عصر الاستقطابفرنسي – أمريكي

2–2–2– الاستثمارات الاقتصادية:

تمتلك العديد من الدول الغربية مصالح اقتصادية استراتيجية في منطقة الساحل، ففرنسا لديها استثمارات هامة في مالي والنيجر على الخصوص

كما تعتبر المنطقة ممر محوري لموارد الطاقة من غرب افريقيا الى اروبا، يعد الساحل الإفريقي منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء، الذي يربط النيجر ونيجيريا بالجزائر، ويمتد على مسافة 4128 كم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30

مليار متر مكعب، ينطلق من واري في نيجيريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر، مرورًا بالنيجر، ويعمل على تزويد كامل أوروبا بما فيها فرنسا بالغاز الطبيعي، وقد بدأت أعماله في يوليو 2009 (**شليغم، ع. 2015: د.ص**) .

وحتى الولايات المتحدة الامريكية تولي أهمية كبرى للسيطرة على منابع النفط في المنطقة لتكريس التواجد الامريكي وتحقيق الامن الطاقوي الامريكي خصوصا مع الاضطرابات التي تعرفها منطقة الشرق الاوسط (**بومدين. ع، 2018: د.ص**) وفي ظل استراتيجية البحث عن البديل

2–2–3– دور النزاعات العرقية في تكريس التدخل الاجنبي في الساحل:

تعتبر النزاعات العرقية أحد أشكال النزاعات العنيفة، ويختلف الدارسون في سبب نشوبها فقد يكون الاختلاف العرقي نفسه هو السبب في السلوكيات العدائية بين هذه الجماعات.

ومن جهة أخرى ترى المقاربة الوسائلية Instrumentalism أن : وجود التعدد ليس هو السبب دائما في النزاعات ، فقد يكون النشاط السياسي الذي يمارس على الجماعات العرقية وهو سبب تأجيج النزاع بينها، إذ تستخدم هذه الجماعات كأداة لتنفيذ أجندات سياسية ومصالح لأطراف مختلفة داخلية وخارجية .

وينظر للدول الكبرى على انها من اهم المحركين للنزعات العرقية في منطقة الساحل وذلك لخلق فوبيا وتكريس فشل الدولة في مواجهة هذه النزاعات ما يعطي مبررا لهذه الدول للتدخل.

2–3–انعكاس التنافس الدولى على الاستقرار السياسى فى القارة:

ومنها التوترات التي تحدث مثلا عندما تتهم أوروبا الصين بممارسة سياسات الإغراق فى أفريقيا أو عندما تتخذ الدول الكبرى ردود فعل قوية إزاء محاولات واشنطن إزاحتها عن مناطق نفوذها والتأثير على مصالحها.

بيد أن التنافس بين القوى الكبرى فى أفريقيا لم يصل بعد إلى مرحلة الصراع، وليس من المتوقع أن يحدث ذلك فى المستقبل المنظور، خاصة بين الولايات المتحدة والصين، وهما القوتان الأساسيتان فى القارة الأفريقية اليوم. ولعل ما يدعم هذا الاستنتاج هو أن الدور الاقتصادي للصين لم يصاحبه حضور سياسي قوى من جانبها فى القارة حتى وقتنا الراهن.

فيمكن القول بأن هذا التنافس قد أدى إلى حدوث تأثير مزدوج عن الاستقرار السياسي والأمني فى القارة، حيث أدى إلى تسوية بعض الصراعات وإثارة وتصعيد البعض الآخر، ففي أنجولا، لعبت الولايات المتحدة دورًا محوريًا فى إنهاء الحرب الأهلية فيها، بعد أن أوقفت دعمها لحركة يونيتا، وبعد مشاركة جهاز الاستخبارات الأمريكي مع الحكومة الأنجولية فى اغتيال زعيم يونيتا جوناس سافيمبى.

كما ساهمت الولايات المتحدة فى تسوية الصراعات الداخلية فى حوض نهر مانو، خاصة فى سيراليون وليبيريا، من أجل خلق مناخ آمن للاستثمار فى منطقة خليج غينيا. وقد حظيت الولايات المتحدة فى هذا الشأن بمساندة بريطانية فرنسية مزدوجة. بينما أفسحت الولايات المتحدة وبريطانيا الطريق أمام فرنسا من أجل إدارة الصراعات فى بعض الدول مثل تشاد وساحل العاج، بحكم النفوذ التقليدي لفرنسا فى مستعمراتها السابقة.

حالات أخرى ساهم فيها التنافس الدولي فى إثارة وتصعيد الصراعات فى القارة. ففي دارفور، تمارس الولايات المتحدة والدول الأوروبية ضغوطًا قوية على الحكومة السودانية بغية ترتيب الأوضاع فى الإقليم بما يخدم أغراضها، حيث سارعت القوى الغربية بوصف

انتهاكات حقوق الإنسان فى الإقليم على أنها تمثل نوعًا من الإبادة الجماعية، بالرغم من أن فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة نفى ذلك.

وكذا خطط التحالف الغربي لإفشال مهمة الاتحاد الافريقى فى دارفور، من خلال عدم الوفاء بما تعهد به من دعمها ماديًا ولوجيستيا كما ضغط على حكومة السودان من أجل قبول إرسال قوات تابعة للأمم المتحدة فى الإقليم، مما اضطر الحكومة السودانية إلى الموافقة فى نهاية المطاف على إرسال بعثة مشتركة تابعة للأمم المتحدة والاتحاد الافريقى فى نهاية العام 2007.

وفى تشاد، قدمت الصين دعمًا عسكريًا وماديًا للمتمردين ضد نظام إدريس ديبى، بعد اعتراف الأخير بتايوان، بيد أن النظام استطاع أن يتصدى للمتمردين بفضل الدعم العسكري الفرنسي، حيث ترى فرنسا فى نظام ديبى أفضل الخيارات المطروحة أمامها لتحقيق مصالحها فى تشاد.

وفي الصومال أطاحت القوى الغربية باتحاد المحاكم الإسلامية من معادلة السلطة فى البلاد فى ديسمبر 2006، بعد إعطاء الضوء الأخضر للتدخل العسكري الإثيوبي بالوكالة، لدعم الحكومة الانتقالية الصومالية فى صراعها مع اتحاد المحاكم الإسلامية، بل أفادت التقارير أن ا لقوات الأمريكية شاركت بشكل مباشر فى ضرب قوات ومعاقل اتحاد المحاكم الإسلامية.

كما تحرص الولايات المتحدة وحلفائها على استمرار النزاع فى بعض المناطق بغية استخدامها كأوراق ضغط على الأفارقة، ومن ذلك النزاع فى الصحراء الغربية، الذي تسعى الولايات المتحدة إلى توظيفه فى الحصول على مكاسب عديدة من الحكومتين المغربية والجزائرية، ومنها ضمان تعاون الدولتين معها فى حربها ضد الإرهاب، ومحاولة إقناع المملكة

المغربية باستضافة مقر القيادة الأمريكية الجديدة فى أفريقيا " أفريكوم (**شبانة، أ، 2007: 2–4**).

المأزق الذي يواجهه المسؤولون الأميركيون هو طبيعة الصراعات الداخلية وحدتها وتعقيدها فتجربة الصومال كانت درساً قاسياً للأمريكيين يجعلهم يفكرون مائة مرة قبل الإقدام على ما يسمى بالتدخل العسكري المباشر في شؤون القارة فالولايات المتحدة الأميركية تريد ضمان وجودها بدون مغامرات عسكرية ولا خسائر بشرية، وتكتفي واشنطن في الوقت الحاضر باستعدادها لتدريب قوات أفريقية من داخل القارة للقيام بمهام حظ السلام وأعدادها على إدارة الأزمات (**ج. بشارة، 2002**).

3– سبل مواجهة التدخل الخارجي في الساحل

3–1– بناء هوية جامعة للقضاء على الصراعات العرقية

يرى كارل دويتش "Karl Deutch أن "الاندماج الوطني هو عبارة عن عملية تنمية الشعور بالولاء الوطني أو الهوية الواحدة التي تنصهر في اطارها الولاءات الفرعية" (**جوابي، م. 2018 : 235**).

من المشكلات التي تواجه بناء الدولة في افريقيا هو فشل الانظمة السياسية في التعامل مع التنوع العرقي والديني واللغوي الذي يميز مجتمعاتها، لذلك فالسبيل الافضل لمواجهة ذلك حسب مايرون وينر "Myron Weiner" هو بناء هوية وطنية جامعة تظم التعدد والتنوع وتنمي الولاء للدولة وتلغي الانتماءات +الاخرى (**جوابي، م. 2018 : 236**) .

3–2– مقاربة تنمية–أمن:

لا يمكن تجاوز حالة عدم الاستقرار في منطقة الساحل دون العمل على الغاء مظاهر فشل الدولة خاصة في مجال السياسي والاقتصادي، فتحقيق الامن يشترط تنمية سياسية، اقتصادية، اجتماعية في اطار استرتيجية بناء الدولة.3

يعرف فرانسيس فوكوياما"Fukuyama Francis " بناء الدولة بأنّها: «تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها.

أما شارلز تيلي (Charles Tilly " يعرفها على أنها: "عملية إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة".

حسب معهد التنمية لما وراء البحار (Overseas Développent Institute) عملية بناء الدولة تتجه إلى الإجراءات التي تتداولها الأطراف الدولية والوطنية الفاعلة لإنشاء وإصلاح أو تعزيز مؤسسات الدولة (**بن جيلالي. م ، 2016: 3**) .

لتحقيق ذلك لابد من مساهمة جدية للمبادرات الدولية في هذا المجال، فعلى سبيل المثال

قبل ذلك تبنى الاتحاد الاروبي سنة 2011 استراتيجية شاملة للتعامل مع الازمة في منطقة الساحل تستند على فكرة أن الأمن والتنمية مرتبطان ارتباطا وثيقا، وأن الأزمة المعقدة في منطقة الساحل تتطلب تعاونا إقليميا ودوليا، وتقوم هذه الاستراتيجية على 4 محاور هي: الحكم الرشيد وتسوية النزاعات الداخلية والعمل السياسي والدبلوماسي وسيادة القانون ومحاربة التطرف، وخصص له ميزانية 167 مليون أورو (**Baghzouz. A, 2015:200**)

فالدول الأوروبية تبنت برنامج لتنمية منطقة الساحل بغرض مساعدة دوله في محاربة التحديات الامنية التي تعرفها(الارهاب، الجريمة المنظمة، التهريب، الصراع العرقي والديني)، في اطار مقاربة امنية تقوم على التنمية وقد خصص لها الاتحاد الاوروبي غلافا ماليا يقدر ب 337 مليون أورو سنة 2012 (**بروال. ط، 2019: 695**) .

كما يهتم الاتحاد الاوروبي بتمويل المبادرات الاقليمية لمحاربة الارهاب والجريمة المنظمة عن طريق جهاز الاستقرار الذي يهدف الى تنمية القدرات المحلية والتعاون الاقليمي في هذا المجال (**بروال. ط، 2019: 696**) .

3– 3– تفعيل دور الاتحاد الافريقي

تشكل الصراعات والحروب ظاهرة أفريقية بامتياز، ناجمة عن هشاشة المجتمع الوطني وقواه الشعبية وطبقاًته الحاكمة، ولا يمكن القول بأنها صناعة خارجة عن إفريقيا، مع أن دبلوماسية الدول الأفريقية تحاول جاهدة أحيانا تقديمها فى هذه الصورة، ولا شك ان مثل هذا الزعم لا يكون خالياً تماماً من الصحة، كما يحدث غالباً حينما تستغل القوى الخارجية الفرص السانحة التي تتيحها هذه المنازعات للتدخل بتأييد أحد أطراف النزاع المحليين ضد الأطراف الأخرى وفقاً لأهدافها الإستراتيجية.

لذلك على الاتحاد الإفريقي التأكيد على أن دوره يجب أن يكون أساسيا ومركزيا في إحلال السلام والأمن في أي منطقة افريقية، لإغلاق كل المبررات للتدخلات الأخرى من الدول التي تتطلع إلى اللحظة التي يتم فيها الإعلان عن عدم قدرة الاتحاد الإفريقي، والتي يمكن أن تقتنص هذه اللحظة لتشريع التدخل.

ولعل أكثر ما يحتاجه الاتحاد الإفريقي اليوم هو الإسراع بتنفيذ أجندة التكامل القارية، وتحويل مفوضية الإتحاد الإفريقي إلى" سلطة الإتحاد الإفريقي"عملا بقرار قمة أديس أبابا التي عقدت في شهر فبراير2009.

وتحظى هذه المسألة بأهمية فائقة لدى عدد من القادة الأفارقة، وبغض النظر عن طبيعة التحديات التي تواجه إفريقيا ، فإن المطلوب من قادة دول الاتحاد الإفريقي التوصل الى حلول من شأنها تعزيز العمل الإفريقي المشترك، ودعم الإتحاد الأفريقي الذي يبقى أداة للتعاون والإطار الأنسب للتكامل بين دول القارة الذي بدونه لن تتمكن إفريقيا من تحقيق التنمية الشاملة وضمان الأمن الغذائي للقارة ولملايين الفقراء الأفارقة والتصدي على وجه الخصوص لأطماع القوى الكبرى حول موارد القارة.

ويتم ذلك عن طريق تعزيز الانخراط في الحل السلمي للنزاعات والتشجيع على بناء القدرات والتخصص في مجالات حل النزاعات والانتقال الديمقراطي ، تحفيز مراكز الدراسات والأبحاث وأقسام البحوث في الجامعات في تحديد أسباب الاحتقان والنزاعات للحد من نتائجها ، مع إعمال مبدأ الدبلوماسية الوقائية الذي اعتمدته الأمم المتحدة في التسعينات من القرن المنصرم في المناطق المرشحة لنشوء نزاع فيها قبل حصوله.

خاتمة

كانت القارة الأفريقية وما تزال إحدى ساحات التنافس بين القوى الكبرى فى العالم، وفى مقدمة تلك القوى تأتى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين واليابان، يأتى النفط والمعادن الاستراتيجية فى مقدمة المصالح المتنافس عليها بين هذه القوى، يليه السوق الأفريقية الكبيرة، والرغبة فى الاستفادة من دور القارة فى الحرب ضد الإرهاب،

وهذا التنافس قد أدى إلى حدوث تأثير مزدوج على الاستقرار السياسي والأمني فى القارة، حيث أدى إلى تسوية بعض الصراعات وإثارة وتصعيد البعض الآخر، فمنطقة منطقة الساحل على غرارة باقي المناطق في افريقيا تعرضت ومازالت للتنافس الاجنبي لما تحويه من امكانيات جيوستراتيجية ما انعكس بشكل سلبي على بناء الدولة واستقرارها.

الإحالات والمراجع:

1–بروال، الطيب. (جانفي 2019). استراتيجية الاتحاد الأوروبي –الفرنسي للأمن والتنمية. **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**. (مج.6، ع.1). ص.689–709.

2– بشارة، جواد. (2002/09/14). النفوذ الفرنسي في أفريقيا والمنافسة الأميركية وإسرائيل والاتحاد الأوروبي ودورهما في هذا التنافس على النفوذ في القارة السوداء. **الحوار المتمدن**، العدد 246.

3– بن بريهوم، ميادة. (2019). تحديات اعادة بناء الدولة في الساحل الافريقي من منظور مقاربة الجوار السيء–ليبيا نموذجا–. **المجلة الجزائرية للأمن الانساني**. (عدد1، مج.4، س.4). ص.183.–201.

4– بن جيلالي، محمّد أمين.(11 أكتوبر 2016). بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن. **دراسات سياسية**. القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. ص.1–20.

5– بومدين، عربي. (ابريل2016). أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء. **قراءات افريقية**. (السنة11، العدد28). ص.22–31.

6- جوابي، مراد.(2018). أثر التدخل الأجنبي في تعبئة الانقسامات الداخلية الإفريقية: أزمة دارفور. **دراسات قانونية وسياسية**. (مجلد3، عدد1). جامعة محمد بوقرة. بومرداس. ص.232-253.

7- خالد، حنفي علي.(افريل 2008). الابعاد السياسية للمساعدات الإنسانية في إفريقيا .**قضايا**. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية .

8- سولنبرغ، مرغريتا. ملاندر، إريك.(2018). أنماط العنف المنظم(2007-2016). تر: عمر سعيد الايوبي، أمين سعيد الايوبي . **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**: الكتاب السنوي 2017.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

9- شبانة، أيمن. (فبراير 2007). القوى الكبرى والصراعات فى أفريقيا. جريدة **عمان**. ص.2-4.

10- شليغم، عبير.(2015). أطماع فرنسا في إفريقيا تعود تحت راية: التجنيد الدولي لمكافحة الإرهاب في مالي. **رؤية تركية**. (ع.4، السنة 4). في:

https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries/ (vue le 23-02-2020, à14:25).

11- عياد، محمد سمير.(2017). السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل. **قراءات افريقية**. في:

https://bit.ly/2T9x3mG (vue le 20-02-2020, à 18:35).

12- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الإفريقي. (جويلية 2010) . كيفية إنجاح تطبيق اتفاقية كمبالا في مساعدة النازحين داخليا. الاتحاد الافريقي.

13- مكاوي، بهاء الدين. الاستقرار السياسي : مفهومه وتجلياته ومؤشرات قياسه، في:

https://bit.ly/32oD4Aj (vue le: 18-02-2020, à14:20).

14- ناصر، صالح.(سبتمبر 2019). عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات. في :**دراسات سياسية**. القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. في:

https://bit.ly/37L4GRm (vue le: 20-02-2020,à14:05).

المراجع باللغة الاجنبية:

15- M. Chambon et al.(2018). Les enjeux de la crise sécuritaire au sahel:Entre fractures territoriales. terrorisme et conflits intercommunautaire, Colloque intermasters l'Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne.

16- Baghzouz, Aomar.(2015). La nouvelle géopolitique du Sahel. une opportunité pour refonder le partenariat euro-maghrébin ?. In: **Cahiers de la Méditerranée.(**89). p.195-207.

17-Kobbia, Hassen. Eggoh, Jude. L'instabilité politique et ses déterminants : un réexamen empirique, In:

http://data.leo-univ-orleans.fr/media/seminars/448/papier1-hassen-eggoh-version24112018.pdf.

18- http://www.spsrasd.info/ar/content/ (vue le 15-02-2020,à 14:30).

19- https://www.dostor.org/2929920 (vue le 17-02-2020,à 16:10).